

يجوز في الاختيار نحو زوا في نحو زيد كما لا سدر ان يكون الكافي في موضع رفع
والأسد مضمون بالاضافة ويقع مثل هذا كثيرا في كتب العربيين قال ابن خلدون
في فقه في ان الضمير للمخاطب كقوله الطير فانفتح في ذلك الشيء المسمى
كثرا لظهوره انتهى ووقع مثل ذلك في كلام غيره ولو كان كما زعموا لسمع
في الكلام مثل مررت بك لاسد وتبعته الحرفية في موضعين احدهما ان
تكون زائفة خلافا للمجاز زيادة الاسماء والثاني ان تقع هي و
مضمونها صلبة كقوله ما برحني وما برحني في معنى فهو الذي كاللينة و
الغوث معا خلافا لابن مالك في اجازته ان يكون مضافا ومضاف اليه
احدهما مستدأ كما في قوله بعضهم تمام على الذي احسن وهذا يخرج للضم
على الثاني واما قوله وصايات كذا فيض في قبحته ان الكافي في حرفان
كثرا ولم يثابتهما كان الاو في حرفا وان ثابتهما **وا** كافي في غير الامة
فان كان مضمون منصوبا ويجوز ضمها وعلو ركب وحرف مضمون لا محل له من الاعيان
الخطاب في الاصحق للاسم الاشارة نحو ذلك ونلك وللضمير المنفصل
في قولهم اياك واياك ونحوه هذا هو الصحيح وبعض اسماء الافعال نحو
سهلك ورورك والنجاء ولا رأيت بمعنى اخبرني خواريتك هذا
الذي كرمته على فانت فاعلى والكافي في حرف خطاب هذا هو الصحيح وهو
قول سيبويه وعكس ذلك الفراق قال انه حرف خطاب والكافي في فاعلي
كأنها المطابقة للمصدر ويرد صحة الاستغناء عن الكافي في وانها
لم تقع قط فروع وقال الكافي في فاعلي والكافي في مفعول به ويلزم ان

قوله صايات كذا فيض في قبحته ان الكافي في حرفان
كثرا ولم يثابتهما كان الاو في حرفا وان ثابتهما
فان كان مضمون منصوبا ويجوز ضمها وعلو ركب
الخطاب في الاصحق للاسم الاشارة نحو ذلك
في قولهم اياك واياك ونحوه هذا هو الصحيح
سهلك ورورك والنجاء ولا رأيت بمعنى اخبرني
الذي كرمته على فانت فاعلى والكافي في حرف
قوله سيبويه وعكس ذلك الفراق قال انه حرف
كأنها المطابقة للمصدر ويرد صحة الاستغناء
لم تقع قط فروع وقال الكافي في فاعلي والكافي

يصح
قوله صايات كذا فيض في قبحته ان الكافي في حرفان
كثرا ولم يثابتهما كان الاو في حرفا وان ثابتهما
فان كان مضمون منصوبا ويجوز ضمها وعلو ركب
الخطاب في الاصحق للاسم الاشارة نحو ذلك
في قولهم اياك واياك ونحوه هذا هو الصحيح
سهلك ورورك والنجاء ولا رأيت بمعنى اخبرني
الذي كرمته على فانت فاعلى والكافي في حرف
قوله سيبويه وعكس ذلك الفراق قال انه حرف
كأنها المطابقة للمصدر ويرد صحة الاستغناء
لم تقع قط فروع وقال الكافي في فاعلي والكافي

يصح الاقتصار على المنصوب في نحو ارباب زيد ما صنع لانه المفعول الثاني
ولكن الفاعل لانه لا يمتنع عنك فلا يجوز عليه واما اربابك هذا الذي كرمته على
فالمفعول الثاني محذوف اي كرمته على وانا غيره وقد تحقق الفاعل
اخرا شذوذا وهي عن ذلك الفاعل في قوله لست التوهد به اليان
وحيت وما حسبتك ان تحينا مثلا بلزم الاضمار عن اسم العيني بالمصدر
ويجوز ان يكون ان وصلته بدل للمسمى الكافي سادسا لمفعولين كقوله خرج لا
تحتي الذين كفروا انما نلتهم بالخطاب **كي** على ثلاثة اوجه احدها
ان تكون اسما مختصرا من كقولهم كيجحون اليك وما نثرنت
قولا لم ونظا الهيجي تضطرم اراك كيف تحذف الفاء كما قال بعضهم
افعل بزيد يرسو في الفعل الثاني ان تكون بمنزلة لام التعليل بمعنى
وعلا وهي الترخلة على ما الاستهتة في قولهم في التوال عن العلية
بمنزلة لم وعلا ما مصدرية كقوله اذ انت لم تنفع فصرفا تارح
الفتي كما يصر وينفع وفي كفاية وعلا ان المصدرية مضمون نحو
في كرمته اذا قدرت النصب بان الثالث ان تكون بمنزلة ان المصدرية
وعلا وذلك في نحو كذا تا سوا يؤيد صحة حملها ان حملها فانها كانت
حرف تعليلي لم يدخل عليها حرف تعليلي ومن ذلك جئت في كرمته وقوله
كي الا يكون دوت يبي الاغنياء اذا قدرت اللام قبلها فان لم تقدر فهي تعليلية
جاءت ويجب ان يصح ان بعدها ومنها في الاحتمال اي قوله اردت لكيما
ان تطير يفرحني فكما اما تعليلية مؤكدة لزام او مصدرية مؤكدة بان
ولا تظهر ان بعد كاي في الضروية كقوله فقالت كاي اصبحت

قوله صايات كذا فيض في قبحته ان الكافي في حرفان
كثرا ولم يثابتهما كان الاو في حرفا وان ثابتهما
فان كان مضمون منصوبا ويجوز ضمها وعلو ركب
الخطاب في الاصحق للاسم الاشارة نحو ذلك
في قولهم اياك واياك ونحوه هذا هو الصحيح
سهلك ورورك والنجاء ولا رأيت بمعنى اخبرني
الذي كرمته على فانت فاعلى والكافي في حرف
قوله سيبويه وعكس ذلك الفراق قال انه حرف
كأنها المطابقة للمصدر ويرد صحة الاستغناء
لم تقع قط فروع وقال الكافي في فاعلي والكافي

قوله صايات كذا فيض في قبحته ان الكافي في حرفان
كثرا ولم يثابتهما كان الاو في حرفا وان ثابتهما
فان كان مضمون منصوبا ويجوز ضمها وعلو ركب
الخطاب في الاصحق للاسم الاشارة نحو ذلك
في قولهم اياك واياك ونحوه هذا هو الصحيح
سهلك ورورك والنجاء ولا رأيت بمعنى اخبرني
الذي كرمته على فانت فاعلى والكافي في حرف
قوله سيبويه وعكس ذلك الفراق قال انه حرف
كأنها المطابقة للمصدر ويرد صحة الاستغناء
لم تقع قط فروع وقال الكافي في فاعلي والكافي